الأمن الإنساني في السياق العربي والدولي

Human security in the Arab and international context

إعداد:

د. وصال عبد الله محمد أحمد محمد صالح: رئيس قسم العلوم السياسية، جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، جمهورية السودان

Prepared by:

Dr. Wesal Abdullah Muhammad Ahmad Muhammad Salih: Head of the Department of Political Science, University of the Noble Qur'an and the Rooting of Science, Republic of Sudan

الملخص:

يهدف البحث إلى مناقشة مفهوم الأمن الإنساني في السياق العربي الدولي على المستوى الأكاديمي والتطبيقي، والتعريف بأهم العوامل التي أسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني، وضع المفهوم في سياق التطبيق من خلال التطرق أبرز الرؤى الرسمية التي طرحت حول المفهوم ودلالة طرح بعض الدول للمفهوم، وطرح مفهوم الأمن الإنساني في الفكر العربي والدولي والمخاوف المرتبطة بالتوظيف السياسي للمفهوم. واتبع الباحث المنهج التاريخي، الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني، ومنهج دراسة الحالة. وخلُص البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات أهمها التمادي المتزايد من قبل الأنظمة السياسية يجعل من الدولة مصدرًا لتهديد أمن مواطنيها، وإعادة قراءة مفهوم الأمن الإنساني من جانب الدول العربية دون أن يكون بالضرورة أداة للهيمنة والسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية.

الكلمات المفتاحية: الامن الإنساني، الفكر العربي، التوظيف السياسي للامن الإنساني

Abstract:

The research aims to discuss the concept of human security in the Arab-international context at the academic and applied level, and to define the most important factors that contributed to the emergence of the concept of human security, to put the concept in the context of application by addressing the most prominent official visions that were put forward about the concept and the significance of some countries' presentation of the concept, and the concept of Human security in Arab and international thought and the concerns associated with the political use of the concept. The researcher followed the historical method, the descriptive analytical method, the legal method, and the case study method. The research concluded with many results and recommendations, the most important of which is the increasing persistence of the political regimes making the state a source of threat to the security of its citizens, and re-reading the concept of human security on the part of the Arab countries without

necessarily being a tool for domination, control and interference in internal affairs.

Keywords: human security, Arab thought, political employment of human security

المقدمة:

لقد برز مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما قبل الحرب الباردة من خلال مناقشته للدراسات الأكاديمية لأخطار ومصادر تهديد أمن الأفراد في عصر العولمة، على المستوى الأكاديمي ومن خلال تمني بعض الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لمفهوم الأمن الإنساني، كأداة من أدوات سياستها الداخلية والخارجية، وذلك في محاولته لإدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية من خلال اتخاذ الفرد كوحدة التحليل الأساسية لأي سياسة أمنية، إذ يتخذ مفهوم الأمن الإنساني من الفرد وحدته الأساسية للتحليل، انطلاقًا من أمن الدول رغم أهميته لم يعد ضامنًا، أو كفيلًا بتحقيق أمن الأفراد، بل في أحيانٍ كثيرة تفقد الدولة الشرعية، فتتحول ضد أمن مواطنيها.

ولقد طُرح المفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994م، وأخذت بعض الدول في تبني المفهوم كإحدى أدوات سياستها الخارجية كاليابان، وكندا 2005م، وأوروبا "الإستراتيجية الأوروبية لتحقيق الأمن الإنساني لتحقيق الأمن الإنساني" وفي المنطقة العربية حظي المفهوم بقدر من الجدل حول أبعاد المفهوم المختلفة، مع الخوف من أن يستخدم المفهوم كذريعة للتدخل في شؤون المنطقة.

تسالات البحث:

إلى أي مدى يعكس بروز مفهوم الأمن الإنساني تحولًا عن المفهوم ؟ وكيف يمكن التعامل مع المفهوم في ضوء أجندة الاستخدام السياسي للمفاهيم ؟ وما هي العوامل التي أسهمت في بروزه ؟ وإلى أي مدى يظهر طرح المفهوم تحولًا فعليًا نحو الاهتمام بقضايا وحالات الأمن الإنساني ؟ وكيف طُرح مفهوم الأمن الإنساني في الفكر العربي ؟ وما هي المخاوف المرتبطة بالتوظيف السياسي للمفهوم ؟ وهل أصبح هذا المفهوم أداة من أدوات القوى الكبرى لتحقيق أهدافها ؟

أهداف البحث:

1. مناقشة مفهوم الأمن الإنساني على المستوى الأكاديمي والتطبيقي.

2. التعريف بأهم العوامل التي أسهمت في بروز مفهوم الأمن الإنساني.

3. وضع المفهوم في سياق التطبيق من خلال التطرق أبرز الرؤى الرسمية التي طرحت حول المفهوم ودلالة طرح بعض الدول للمفهوم.

4. طرح مفهوم الأمن الإنساني في الفكر العربي والدولي والمخاوف المرتبطة بالتوظيف السياسي للمفهوم.

أهمية البحث:

1. المحدودية الشديدة للدراسات التي تناولت مفهوم الأمن الإنساني باللغة العربية بالرغم أن المفهوم ليس جديدًا.

2. التمييز بين مفهوم الأمن الإنساني والمفاهيم الأخرى.

3. البحث في سبل أخرى يمكن من خلالها المساهمة في التخفيف من حالات غياب أمن الأفراد.

4. إثراء المكتبة العربية بمثل هذه الدراسات.

منهجية البحث:

اتبع الباحث المنهج التاريخي، والوصفي التحليلي، والمنهج القانوني، ومنهج دراسة الحالة.

هيكل البحث:

جاء البحث في ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تناول أبرز التعريفات التي طرحت لمفهوم الأمن الإنساني، والمبحث الثاني تناول مفهوم الأمن الإنساني في السياق العربي، والمبحث الثالث تناول الأمن الإنساني في السياق الدولي.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الإنساني

يسعى هذا المبحث إلى التعريف بمفهوم الأمن الإنساني، والعوامل التي أسهمت في بروزه.

التعريف بمفهوم الأمن الإنساني

هناك تبيان شديد في التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن الإنساني، فهناك بعض التعريفات تطرح مفهومًا شديد الاتساع للأمن الإنساني، بحيث يشمل كل ما يمس أمن وكرامة الأفراد، في حين أن هنالك تعريفات تطرح تعريفًا ضيقًا للمفهوم من خلال قصره على أنماط وفئات محددة من مصادر التهديد، وتعريفات تناقش المفهوم في سياق علاقته بمفاهيم أخرى وخاصةً مفهوم الأمن القومي وذلك من خلال العلاقة الخاصة بين المفهومين، وهنالك تعريفات أخرى ترتبط بين تحقيق الأمن الإنساني والسياق الاجتماعي والثقافي.

تعريفات العلاقة بين الأمن الإنساني والأمن القومي

من التعريفات التي ركزت على تعريف مفهوم الأمن الإنساني في سياق علاقته بمفهوم الأمن القومي، تعريف همبيكر الذي عرف المفهوم بأنه: "الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدلًا من الدول، كما يقوم على فكرة أن أمن الدولة ضروري لكنه ليس كافيًا لتحقيق البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية، وغير العسكرية، إذ يعد أمن وبقاء الأفراد جزءًا مكملًا لتحقيق الأمن العالمي، كما أنه يكمل ولا يحل محل مفهوم الأمن القومي، إضافةً إلى ذلك أنه تحقيق الأمن الإنساني يعتمد على أدوات جديدة منها دور المنظمات غير الحكومية[1].

أما تعريف أمرتيسن للمفهوم: "الأمن الإنساني يعني الحد من أوجه انعدام الأمن التي تبنى بها حياة البشر والتخلص منها إن أمكن، وهو ما يتعارض مع فكرة أمن الدولة التي تركز أساسًا عل صون سلامة الدولة وقوتها، ومن ثم فإن أمن الدولة يرتبط ارتباطًا مباشرًا بأمن البشر الذين يعيشون في الدولة"[2].

أما تعريف ويسانج كيم وان – تاك هيون: "الأمن الإنساني ينطلق من فكرة أن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد شرط أساسي للمجتمعات، وبدون تحقيق الأمن الإنساني لن يتحقق

[1]– Pual Heinbecker, "peace theme: human security", www.cpdsindia.org/global human security/security.htm

[2]– Amertyasen, "developments, rights and human security, human security now, the final report of the commission human security. P.8.

الأمن القومي...والأمن الإنساني يعني التحرر من المعاناة الإنسانية النابعة من الكوارث الطبيعية التي هي من صنع الإنسان على المستويات المحلية، والإقليمية، والعالمية، كما أنه يشمل المجالات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية".

وعرفه جورج ماكلين:" الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، والأمن الإنساني يقوم على أن حماية الأفراد لن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية، ولكن من خلال التركيز على رفاهية الأفراد ونوعية الحياة...فالأمن الإنساني هو أمن الأفراد في محيطهم الشخصي، وفي مجتمعاتهم وفي بيئتهم"[3].

من خلال التعريفات سابقة الذكر التي ركزت على العلاقة بين الأمن الإنساني والأمن القومي نجد أن تبيان في التعريفات، فالأول يركز على العلاقة التكاملية بين المفهومين، والثاني على يركز على وجود تعارض واضح بين المفهومين، والثالث يركز على أن أمن الإنسان هو شرط مسبق لتحقيق الأمن القومي انطلاقًا من أن مفهوم الأمن الإنساني يشكل تحولًا في المنظور الأمني.

وهنالك تعريفات ركزت على تعريف المفهوم في سياق ربطه بالمقدرات المتاحة، وعرفه باجاباي:" يشير الأمن الإنساني إلى مصادر تهديد حياة وحرية الأفراد والجماعات وذلك مقارنة بالمقدرات المتاحة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد[4].

ويتضح من هذا التعريف أن تحقيق الأمن الإنساني لا يكمن في غياب مصادر تحقيق أمن الأفراد، لكنه يكمن بالأساس في توافر المقدرة الملائمة لمواجهتها.

أما تعريفات الأمن الإنساني على وجه العموم، منها تعريف ماريليس جالسيوس:" فكرة الأمن الإنساني هي محاولة لإدراك طبيعة التغيرات بقضايا الأمن، فهي تقوم على فكرة أن أمن فرد واحد

[3]– George Maclean, the changing concept of human security: coordinating national and multilateral, responses, www.unac.org.canada/security/maclean.htm

[4]– Kanti Bajpai, expression of threatsversus capabilities across time and space, security pialogue, vol, 35, No3, scp, 2004, P360.

أو جماعة أو أمة يكمن في قرارات الآخرين...وهذه السياسات والمؤسسات يجب أن تجد آليات جديدة لحماية الأفراد والجماعات"[5].

ويعرف كوفي آنان مفهوم الأمن الإنساني بأنه:" الأمن الإنساني في معناه الشامل ما هو أبعد من غياب العنف المسلح فهو يشتمل على، حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، الحق في الحصول على فرص التعلم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة، وتقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، والتحرر من الحاجة والخوف، وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي"[6].

وبذلك يركز تعريف كوفي آنان لمفهوم الأمن الإنساني على البعد الاقتصادي الاجتماعي والبعد السياسي ممثلًا بالأساس في حماية الأفراد في أوقات الحروب والنزاعات.

وبعد أن تعرفنا على المفهوم بكل جوانبه الضيقة والشاملة، بقي أن نتحدث عن العوامل التي أدت إلى بروز مفهوم الأمن الإنساني المتمثلة في الآتي:

1. العولمة، وتبرز خطورة العولمة على الأمن الإنساني في أنها عملية متعددة الأبعاد "ثقافية، اجتماعية، سياسية، أمنية، اقتصادية" وهو الأمر الذي من شأنه فرض تداعيات خطيرة على كافة جوانب حياة الأفراد، فقد حددت دراسة ضمن تقرير التنمية البشرية لعام 1999م، بعنوان"عولمة ذات وجع إنساني" أخطار العولمة على الأمن الإنساني في سبع عناصر رئيسية: عدم الاستقرار، غياب الأمن الوظيفي، الأمن الصحي، الأمن الثقافي، الأمن الشخصي، الأمن البيئي، الأمن السياسي والمجتمعي[7].

---

[5]– MarlisGlasius and Mary Raldor, individuals first.A human security strategy for European union, in Merika lerch(ed) , international politics and society, New Jersey, the state university of New Jersey2005, P66-67.

[6]– Kofi Annan, united nations report, www.ua.org/millennium/sg/reportfull.htm.

[7]– Sakiko Fukuda – parr, "New threats of of human society in the era of globalization"journal of human development, VOI, 4, NO, 2, united nations development program, july2003, P168.

2. عدم الاهتمام بالأطر القانونية، إن بروز مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما قبل الحرب الباردة في مجال الدراسات الأكاديمية جاء نتيجة للتركيز على الأطر القانونية كأساس للتعامل مع مشكلات غياب أمن الأفراد للتركيز على الإصلاح المؤسسي[8].

3. تحولات البيئة الأمنية، تشكل الصراعات في فترة ما بعد الحرب الباردة عاملًا رئيسيًا في تأكيد فشل المنظور التقليدي للأمن في التعامل مع طبيعة مصادر تهديد أمن الأفراد[9].

المبحث الثاني: مفهوم الإنساني في السياق العربي

يركز هذا المبحث على مناقشة الفكر العربي في ما يخص مفهوم الأمن الإنساني وكيف يمكن التعامل معه في ضوء الاستخدام السياسي.

كانت هناك محاولات فكرية مهمة في هذا الشأن، بصدور تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009م، الذي خصص لمناقشة تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية، ومحاولات بحثية لدارسة بعض جوانب المفهوم في الأردن الذي قام بإنشاء المركز الإقليمي للأمن الإنساني، وذلك بهدف مناقشة قضايا الأمن الإنساني في المنطقة العربية.

أولًا: تقرير التنمية البشرية لعام 2009

خُصص هذا التقرير لمناقشة تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية، إذ عرف التقرير الأمن الإنساني على أنه:" تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيًا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته. ويرى التقرير أن العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية في المنطقة العربية تكمن في:

1. هشاشة البُنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنطقة.

2. افتقار المنطقة إلى سياسات تنموية تتمحور حول الأفراد.

[8]– Globalization with a human face, human development report 1999, united nations: united nations development program, 1999, P 3–5.

[9]– Alan Gollins, security and southeast asia, domestic, regional and global issues, London, Lynne Riemev publishers 2003, P3.

3. ضعف المنطقة حيال التدخل الخارجي[10].

وترى الباحثة أن هذه العوامل قد أسهمت في تقويض وضع الأمن الإنساني في المنطقة العربية وبالتالي التأثير على مجمل أوضاع التنمية البشرية بها.

وقد تبنى التقرير مفهوم شامل للأمن الإنساني يقوم على سبعة أبعاد متمثلة في:

1. الاعتبارات البيئية المتمثلة في الضغوط السكانية، الدمغرافية، الإفراط في استغلال الأرض، نقص المياه، التصحر، التلوث، والتغيرات المناخية.

2. العلاقة بين الدولة والمواطنين، ولقد حدد التقرير أربع معايير في هذا الشأن: مدى قبول المواطنين لدولتهم، التزام الدولة بالعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وكيفية إدارة الدولة لاحتكارها حق استخدام القوة والإكراه، وأخيرًا مدى قدرة الرقابة المتبادلة بين المؤسسات على الحد من إساءة استخدام السلطة[11].

3. الفئات الضعيفة الخافية عن الأنظار،وتشمل النساء اللاتي يمارس ضدهن العنف، وضحايا الاتجار بالبشر، الأطفال المجندين والمهجرين داخليًا، واللاجئين.

4. النمو المتقلب، ونسبة البطالة المرتفعة، والفقر الدائم.

5. الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي التي تتعلق بالاعتبارات الاقتصادية والاحتلال والنزاعات المسلحة، والسياسات الاقتصادية المتبعة من قبل بعض الأنظمة العربية في عصر العولمة.

6. تحديات الأمن الصحي، وأضح التقرير أن الوضع الصحي للمواطنين العرب يحتل مرتبة متدنية مقارنة بالدول الصناعية، كما أن الأنظمة الصحية العربية تعاني من العجز البيوقراطي، وتدني القدرات المهنية ونقص التمويل، مع تعاظم الأخطار الصحية جراء إنشاء أمراض معدية جديدة.

([10]) برنامج الأمم الإنمائي، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009م، نيويورك، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1965م

([11]) المصدر أعلاه

7. الاحتلال والتدخل العسكري، أشار التقرير إلى أن استمرار ودوام الاحتلال والتدخل طوال تلك المدة في المنطقة العربية (فلسطين – الصومال – العراق)، فإنه يجعل الأخيرة على درجة عالية من الانكشاف لسياسات الأطراف الخارجية[12].

ثانيًا: رؤية الأردن لمفهوم الأمن الإنساني

أنشأت الأردن مركزًا إقليميًا للأمن الإنساني (regular human security centre) في إطار المعهد الدبلوماسي الأردني، وبدعم من وزارة الخارجية الكندية، ويهدف المركز إلى:

1. خلق الوعي بمشكلات الأمن الإنساني في الشرق الأوسط، وتحديد المشكلات الأمنية التي تهدد أمن الأفراد في دول المنطقة.

2. توفير منتدى يتلقي من خلاله الخبراء والمهتمين لمناقشة واقتراح الحلول لمشكلات الأمن الإنساني بما يسهم في التوصل إلى نتائج تفيد صناع القرار.

3. رفع مستوى الوعي بقضايا الأمن الإنساني بين المهتمين وصناع القرار.

4. توفير المعلومات الأساسية حول قضايا الأمن الإنساني في المنطقة[13].

كما أن الأردن هي الدولة العربية الوحيدة العضو في شبكة الأمن الإنساني (Human security network)، وتضم هذه الشبكة مجموعة من الدول من كافة أنحاء العالم ممثلة على مستوى وزراء الخارجية، وتضم ثلاثة عشر دولة وهي: الأردن، هولندا، كندا، النمسا، إيرلندا، مالي، تشيلي، اليونان، النرويج، تايلند، سلوفينيا، نيوزلندا، وجنوب أفريقيا (مراقب). وتهدف هذه الشبكة إلى دفع الانتباه العالمي نحو الاهتمام بقضايا الأمن الإنساني، ومنها محاربة انتشار الأرقام الأرضية، والتركيز على حماية الأطفال والنساء من النزاعات، ومحاربة انتشار الأسلحة الصغيرة[14].

ويحدد المركز قضايا الأمن الإنساني ضمن سبع فئات هي:

1. الأمن الاقتصادي"البطالة، الأمن، الأمان الوظيفي، الفقر، وعمالة الأطفال"

([12]) برنامج الأمم الإنمائي، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، مصدر سبق ذكره

([13]) موقع المركز الإقليمي للأمن الإنساني على شبكة الإنترنت WWW.humansecuritynetwork.org

([14]) موقع المركز الإقليمي للأمن الإنساني على شبكة الإنترنت www.ldgov.jo.human

2. الأمن الغذائي "الطعام، الدواء، الأمان الكافي للأفراد".

3. الأمن البيئي "قضايا التصحر، الجفاف، تلوث الماء، الهواء والأرض".

4. الأمن الشخصي"العنف، سوء استخدام الأطفال، قضايا النوع والكرامة الإنسانية، وانتشار المخدرات".

5. الأمن المجتمعي الثقافي"الحفاظ على القيم الثقافية والمجتمعية، مراعاة النظام القيمي والأمن المجتمعي".

6. الأمن الصحي"الأمراض المهددة لحياة الأفراد، إتاحة الرعاية الصحية للأفراد".

7. الأمن السياسي"الصراعات الداخلية، حق وحرية الأفراد في التعبير عن مطالبهم"[15].

مما سبق ذكره نلاحظ أن كل هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة، فقضايا الأمن الاقتصادي من الممكن أن تؤدي إلى ظهور العنف وما يرتبط به من غياب للأمن السياسي وهكذا.

أما عن مجالات التحرك الفعلي للمركز فتتمثل في عقد المنتديات وورش العمل التي تهدف لمناقشة مختلف جوانب الأمن الإنساني.

ونلاحظ أن كلًا من تقرير التنمية الإنسانية العربية والمركز الإقليمي للأمن الإنساني بالأردن تبنيا مفهومًا واسعًا للأمن الإنساني يشمل كل ما يهدد أمن الإنسان العربي. وسنحاول أن نتحدث في المبحث التالي عن مفهوم الأمن الإنساني العربي في السياق الدولي استنادًا إلى التطبيقات الدولية المطروحة حول المفهوم.

المبحث الثالث: الأمن الإنساني العربي في السياق الدولي

عند التعامل مع مفهوم الأمن الإنساني وقضاياه في العالم العربي ينبغي التمييز بين أمرين أولهما: ما يعانيه الإنسان العربي من غياب الأمن على المستوى الداخلي والخارجي فما زالت هنالك بعض المخاوف في المنطقة العربية من هذا المفهوم خشية أن يتحول لأداة للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة مما يزيد المعاناة الإنسانية بها. ولا يمكن أن نتجاهل وجهة النظر هذه لذا فإن استخدام الأمن الإنساني قد يأتي كأداة إستراتيجية مثله مثل مفهوم التدخل الدولي

(15) موقع المركز الإقليمي للأمن الإنساني على شبكة الإنترنت WWW.humansecuritynetwork.org

الإنساني وغيره. إلا أنه على الجانب الآخر هنالك حاجة للنظر لمفهوم الأمن الإنساني في سياقه الدولي.

مفهوم الأمن الإنساني بين الأبعاد الإنسانية والسياسية

إن وجود أبعاد إستراتيجية وأهداف غير معلنة دفعت بعض الدول نحو تبني المفهوم في سياق تناقض المفهوم مع بنية النظام الدولي التي أفرزت المفهوم، خاصَة الدول التي طرحت المفهوم كإحدى أدوات أجندة لسياستها الخارجية، مثل: اليابان – كندا – الإتحاد الأوروبي، وهي دول متطلعة لممارسة دولي أكبر. وفي هذا السياق فإن طرح تلك الدول لمفهوم الإنساني يحتمل أمور ثلاثة: يتمثل الأول في الرغبة في نشر ثقافة مغايرة للثقافة المهيمنة القائمة على فرض الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول. والسعي للعمل لتحقيق الأمن الإنساني على مستوى العالم. أما الأمر الثاني فيتمثل في الرغبة في تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى في النظام الدولي من خلال دفع الولايات المتحدة الأمريكية لتلك الدول لتبني وطرح المفهوم. أما الاحتمال الثالث فيتجسد في تطلع تلك الدول لممارسة دور دولي فعلي أكبر مما دفعها لاختيار مفهوم لم تطرحه الولايات المتحدة الأمريكية، إذا رغبت تلك الدول في أن تتحرك بعيدًا عن الهيمنة والمنظومة المفاهيمية الأمريكية[16].

وفي واقع الأمر يعد الاحتمال الثالث هو الأقرب إلى الواقع الفعلي، حيث نجد الأطراف الثلاثة تعبير (المسؤولية – responsibility) فاليابان استخدمت تعبير "المسؤولية الإنسانية"، أما كندا فقد أكدت أنها واحدة من الدول الكبرى التي يقع على كاهلها مسؤولية تحقيق الأمن الإنساني، أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي فقد أشارت وثيقة الإتحاد الأوروبي عن الأمن الإنساني إلى أن أحد مبررات طرح تلك الرؤيا هو أن هنالك "مسؤولية تاريخية" تقع على كاهل دول الإتحاد الأوروبي تتجسد في السعي نحو تحقيق الأمن الإنساني على المستوى العالمي[17].

وفي حالة كندا فالوضع لا يختلف كثيرًا فهي تسعى أيضًا لممارسة دور دولي أكبر، وتقوم الرؤيا الكندية للعلاقة بين الأمن الإنساني والتدخل الدولي الإنساني على أساس أن الأخير هو "التزام أخلاقي" يقع على كاهل الدول، وأن المجتمع الدولي لابد من أن يتحرك بشكل جماعي من خلال الأمم المتحدة لمنع النزاعات أولًا ثم تتدخل لوقف النزاعات في حالة اندلاعها. فقد جاء طرح

16– Building asafer wolrd, Canada wolrd view, issues 7, spring 2000, p68.

17– Ibd, p59.

الرؤيا الكندية بعد مشاركة الأخيرة ضمن قوات حلف الناتو التي قامت بضرب يوغوسلافيا السابقة، وربما ربطت كندا تبرير مفهومها للتدخل الدولي الإنساني من خلال ربطه بمفهوم الأمن الإنساني.

أما الإستراتيجية الأوروبية كقوة دولية كبرى، فقد طرحت أداة الإتحاد الأوروبي لتحقيق ذلك من خلال إنشاء قوة عمل لتحقيق الأمن الإنساني مكونة من خمسة عشر ألف شخص للتدخل في الدول التي تعاني من النزاعات وذلك للعمل على تحقيق الأمن الإنساني بها[18].

ويستطيع الباحث أن يطرح العديد م التساؤلات حول الهدف الأوروبي من هذا الأمر، فهل يهدف الإتحاد الأوروبي فعليًا إلى تحقيق الأمن الإنساني على مستوى العالم ؟ وأين هذه الرؤيا الأوروبية من ما يحدث الآن من انتهاكات لحقوق الأفراد في مناطق متفرقة في العالم ؟ وهل تدخل الإتحاد الأوروبي في دول أخرى من خلال قوات عسكرية لا يعكس نوعًا من التدخل العسكري في تلك الدول ؟ أم أن هذا التدخل سيقتصر على المهام الإنسانية فحسب.

وكذلك على مستوى التطبيق الفعلي لتلك الرؤى، لم يخلو من التناقضات فعلى سبيل المثال رغم طرحها المبكر للمفهوم، فلم يشهد دور الأمم المتحدة العالمي تحولًا نحو العمل على تفعيل رؤيتها حول المفهوم، ففي العام الذي طرحت فيه الأمم المتحدة هذا المفهوم كانت هنالك مذابح في روندا، وبورندي، راح ضحيتها أكثر من مليون فرد، واقتصر دور الأمم المتحدة على إرسال قوات حفظ سلام متعددة الجنسيات، ليس هذا فحسب بل إن موقف الأمم المتحدة مما يحدث من حالات انتهاك شديدة لحقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم منها على سبيل المثال، الوضع في كشمير، فلسطين، العراق، الشيشان، لا يتوافق مع رؤيتها للمفهوم. كما كان الوضع في تيمور الشرقية من انتهاكات لحقوق الإنسان على يد القوات والجيش الإندونيسي، وبالرغم من احتلال إندونيسيا للإقليم في 7 ديسمبر عام 1975م، فإن الأمم المتحدة لم يكن لها دور إلا عندما أرسلت في 23 يونيو 1990م البعثة الأولى من موظفي الأمم المتحدة المكلفة بالإشراف على الإقليم، وذلك بعد إعلان الرئيس الإندونيسي آنذاك يوسف بحر الدين حبيبي في يونيو 1999م عن استفتاء سوف يتم في تيمور الشرقية لتحديد ما إذا كان الإقليم سيستقل أم يتمتع بالحكم الذاتي في ظل الإدارة الإندونيسية، وسرعان ما اندلعت أعمال العنف في الإقليم بين المؤيدين للاستقلال، والمؤيدين لبقاء الإقليم تحت السيطرة الإندونيسية وهذه الاضطرابات أسفرت عن مقتل نحو ألفي شخص من سكان الإقليم، وتدمير البنية التحتية، وفرار ما يقارب مئة ألف لاجئ، ونزوح ما يزيد عن خمس

(18) خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض،ط1،جامعة دبي العربية للعلوم الأمنية، 2009م، ص98.

مئة ألف شخص آخر.واقتصر دور الأمم المتحدة في هذا الصدد بعد التدهور في الأوضاع على إرسال قوة دولية للتدخل بقيادة أستراليا.

في 20 ديسمبر 1999م تم تشكيل قوة مؤقتة لإدارة تيمور الشرقية كقوة لحفظ السلام، ولم يكن هذا التحرك بدافع الأمن الإنساني، بل كان الدور الأسترالي واضحًا في هذا الصدد، فأستراليا في البداية أيدت الاحتلال الإندونيسي للإقليم وذلك في إطار التنسيق الإندونيسي الأسترالي حول احتياطات النفط في بحر تيمور لكنها بعد ذلك عدلت موقفها وكان لها دور في تحرك الأمم المتحدة في هذا الصدد[19] ورغم أن الرؤيا اليابانية لمفهوم الأمن الإنساني ارتبطت بتقديم دعم مالي لمشروعات تحقيق الأمن الإنساني من خلال إنشاء صندوق الأمن الإنساني وتمويل أنشطته.

أما بالنسبة لليابان يلاحظ أن هنالك تناقض في الموقف الياباني وفي الوقت الذي كانت اليابان تطرح رؤيا عالمية نحو تحقيق الأمن الإنساني، كانت هنالك انتقادات في ما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان داخل اليابان، منها على سبيل المثال حقوق الكوريين المقيمين داخل اليابان، وكذلك حقوق الطفل، وعدم تنفيذ اليابان للعديد من التزاماتها الدولية' ولذلك فاليابان هي دولة تسعى للدفاع عن الأمن الإنساني في العالم ولا تطبقه إلا شكليًا وبما يحقق مصالحها ولا يتعارض مع أهدافها الإستراتيجية داخليًا وخارجيًا. وأكثر من ذلك أن اليابان تبدي في بعض الأحيان مواقف متناقضة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية التي تناقض مبادئها للأمن الإنساني ومن أبرز الأمثلة في هذا الصدد موقفها من الانتفاضة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، فنجد اليابان تصف ما يحدث من المقاومة الفلسطينية لهذا الاحتلال على أنه عمليات إرهابية، في حين لا تطلق هذا الوصف على ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. ولم يصدر منها تصريح عن انتهاكات الجيش الإسرائيلي لحقوق الإنسان في فلسطين وما يحدث في السجون الإسرائيلية، بينما يقتصر دورها على سرعة إدانة أي عملية فلسطينية وتصنيفها على أنها إرهاب فلسطيني[20].

ويتضح مما سبق جليًا، أن هناك تناقض بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الإنسانية، فاليابان قوة اقتصادية مهمة تسعى لممارسة دور على عالمي أكبر وطرح رؤيتها للأمن الإنساني للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الذي يتطلب منها طرح رؤية عالمية حول دورها المستقبلي، ومدى أحقيتها بهذا المقعد، وربما وجدت في مفهوم الأمن الإنسانية أداة ملائمة في هذا

19– Ian Neary, "Japan human security Agenda and its domestic human rights politics, Japan, forum, 15 (2), 2003, pp283–284.

(20) منشورات المكتب الإعلامي الياباني، التفجير الانتحاري الفلسطيني في إسرائيل، القاهرة، 7أكتوبر، 2003م.

الصدد. فالبعد الإنساني عندما يضاف لأي مفهوم يكسبه جاذبية أكثر. والدليل على ذلك عندما حدث التناقض بين الاعتبارات السياسية واعتبارات الأمن الإنساني تمت الضحية بالثانية كما حدث في عام 2003م عندما قامت اليابان بإرسال عناصر قوات الدفاع الذاتي للمشاركة في دعم الاحتلال الأمريكي للعراق في مهمة وصفتها اليابان بأنها مهمة "إنسانية" للقوات اليابانية في العراق وهو ما يتناقض مع مبادئ الأمن الإنساني التي أعلنتها اليابان من أكثر ناحية، فاليابان ترفض مفهوم التدخل الدولي الإنساني وهي بهذا القرار تتدخل في شؤون دولة أخرى رغبَة في إرضاء الحليف الأمريكي وممارسةً لدور دولي أكبر.

الخاتمة:

لقد ثبت أن مفهوم التدخل الدولي الإنساني هو مفهوم وُضع بالأساس لتدشين مجموعة من الأعراف في فترة ما بعد الحرب الباردة، فالهدف الظاهر هو التدخل لوقف انتهاكات حقوق الأفراد على أن يتم هذا الأمر بشكل جماعي بتفويض من الأمم المتحدة إلا أن تطبيقات المفهوم كشفت أن التدخل الدولي أصبح محكومًا باعتبارات سياسية وبتحقيق مصالح إستراتيجية هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى فإن دور الأمم المتحدة لم يعد حاكمًا بالضرورة لعملية التدخل الدولي الإنساني. ومن هذا المنطلق فإن التطرق لمفهوم الأمن الإنساني في صياغ منظومة المفاهيم الغربية يكشف عن كونه جزءًا من تلك المنظومة المفاهيمية وهو ما يتطلب الحذر الشديد في حال تم استخدام المفهوم للضغط على الدول النامية.

النتائج:

1. التمادي المتزايد من قبل الأنظمة السياسية يجعل من الدولة مصدرًا لتهديد أمن مواطنيها.
2. أن المفاهيم أصبحت أداة من أدوات التدخل والسيطرة لتحقيق أهداف إستراتيجية، وفرض أجندة غربية على الدول الأخرى بعيدًا عن المضمون الفعلي لتلك المفاهيم.
3. ما زال مفهوم الأمن الإنساني في طور التبلور بحيث لم يتفق بصورة نهائية حول الأبعاد المشكلة له.
4. مفهوم الأمن الإنساني ليس نظريًا فحسب بل يرتبط بشكل تطبيقي.
5. لا يمكن النظر إلى الأمن الإنساني بمعزل عن البيئة المحلية والدولية.

التوصيات:

1. إعادة قراءة مفهوم الأمن الإنساني من جانب الدول العربية دون أن يكون بالضرورة أداة للهيمنة والسيطرة والتدخل في الشؤون الداخلية.

2. مساهمة المؤسسات البحثية العربية في بلورة المفهوم من قبل أن يُفرض عليها.

3. حاجة المنطقة العربية إلى التوصل إلى إطار ملائم للتعامل مع مصادر تهديد الأمن الإنساني العربي.

4. بناء صلة بين الحكومات والمجتمع المدني من خلال إنشاء لجنة مشتركة.

5. على الأمم المتحدة أن تقوم بإصلاح نظام المساعدات الدولية والتزام الحكومات بتنفيذ الاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والتعاون مع المنظمات القومية الدولية في هذا المجال.

قائمة المراجع

أولًا: الكتب باللغة العربية

1) برنامج الأمم الإنمائي، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009م، نيويورك، الجمعية العامة للأمم المتحدة،1965م

2) منشورات المكتب الإعلامي الياباني، التفجير الانتحاري الفلسطيني في إسرائيل، القاهرة، 7 أكتوبر، 2003م.

3) خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض،ط1،جامعة دبي العربية للعلوم الأمنية، 2009م، ص98.

ثانيًا: الكتب بالغة الإنجليزية

4) Pual Heinbecker, "peace theme: human security", www.cpdsindia.org/global human security/security.htm.

5) Amertyasen, "developments, rights and human security, human security now, the final report of the commission human security.P.8.

6) Woosang kim and in – Take – Hxun, towards a new concept of security:human security in the world politics, In Williamt, Tokyo: united, National university, 2000, P.39

7) George Maclean, the changing concept of human security: coordinating national and multilateral, responses, www.unac.org.canada/security/maclean.htm.

8) Kanti Bajpai, a expression of threatsversus capabilities across time and space, security pialogue, vol, 35, No3, scp, 2004, P360.

9) Marlis Glasius and Mary Raldor, individuals first. A human security strategy for European union, in Merika Ierch (ed) , international politics and society, New Jersey, the state university of New Jersey2005, P66-67.

10) Sakiko Fukuda – parr, "New threats of of human society in the era of globalization, journal of human development, VOI, 4, NO, 2, united nations development program, july2003, P, 168

11) Globlization with a human face, human development report 1999, united nations:united nations development program, 1999, P, 3-5

12) Alan Gollins, security and Southeast Asia, domestic, regional and global issues, London, Lynne Riemev publishers 2003, P3.

13) Building asafer wolrd, "Canada wolrd view, issues 7, spring 2000, p68.13)

14) Ian Neary, "Japan human security Agenda and its domestic human rights politics, Japan, forum, 15(2), 2003, pp283-284.